النموذج الهندي:2

 يمثل النموذج الهندي نموذجاً أخر يختلف في ظروفه التاريخية والسياسية والاجتماعية والحضارية عن النموذج الياباني. وهنا نعرض أبرز الظروف التي جعلت من هذا النموذج فريداً في كثير من أوجهه وإن تشابه في بعض الخصائص مع بعض النماذج التنموية الأخرى في الدول النامية. وأبرز هذه الظروف هي:

1. تُعدّ الهند من البلدان ذات الأراضي الواسعة ويسكنها عدد كبير من السكان.
2. امتداد الهند تاريخيا لفترة طويلة ووقوعها تحت حكم استعماري مختلف أقساه الاستعمار البريطاني.
3. أصبحت الهند شأنها بذلك شأن الدول النامية سوقاً للمنتجات البريطانية ومصدراً للمواد الخاتم لفترة ويلة من الزمن امتدت إلى بداية الخمسينيات من القرن العشرين عندما حصلت الهند على استقلالها السياسي.
4. بالإضافة إلى السياسات الاستعمارية التي شجعت على إيجاد الركود الاقتصادي في الهند وإبقاءه متخلفاً فإنّ الظروف الطبيعية الصعبة ووجود تفكك التنظيم الاجتماعي وعدم وجود فائض في الزراعة من العوامل التي ساعدت على عرقلة نمو الاقتصاد الهندي وعدم تحقيق تراكم في رأس المال يستغل في بناء الصناعة في وقت مبكر.
5. عملت السياسة البريطانية عبر تشجيع المحاصيل الزراعية التي تستفيد منها المصانع البريطانية وشراءها بأسعار منخفضة وبيعها بعد أن تصبح سلع مصنعة بأسعار باهظة.
6. بما كانت الهند تابعة إلى بريطانيا التي تسير وفق الاسلوب الرأسمالي في فلسفتها الاقتصادية فكان من الطبيعي أن تشجع بريطانيا بكل الوسائل اتجاه المجتمع الهندي إلى القطاع الخاص.

 **المحاولات الأولى للتصنيع في الهند وتأثرها بالنموذج الياباني:**

 إنّ المحاولات الأولى للتصنيع في الهند تأثرت بالنموذج الياباني أي إنّ القطاع العام هو الذي يبدأ ببناء المصانع وبعد ذلك تحول ملكيتها إلى القطاع الخاص.. إلاَّ أنّ الظروف الطبيعية السيئة وعدم وجود فائض في الزراعة كما كان الوضع في اليابان وعدم تراكم رأس المال الكافي ليستغل في الصناعة كما ذلك أدى إلى عرقلت نجاح النموذج الهندي. هذا بالإضافة إلى إنّ الاستقلال السياسي في الهند قد صاحبه فكرة الإصلاح الاجتماعي وانتشال الملايين من الفقراء المعدمين ومحاولة رفع مستوى معيشتهم وتوفير مستلزمات الحياة الأساسية لهم.

**الهند والتوجه الاشتراكي:**

 كان قادة الهند من أوائل الذين نادوا بالتعاليم الاشتراكية واعتبروها الأساس في القضاء على الفقر والمرض والجهل والتأخر في الهند والقضاء على التمايز الطبقي والتخلص من البطالة وإتاحة الفرصة للأفراد التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروات.. وغيرها من المبادئ الاساسية التي ينادي بها الفكر الاشتراكي.

 ظهر مفهوم الاشتراكية بمعناه الواسع في القرار الخاص (الحقوق الأساسية) الذي اقترحه غاندي (1869-1948) م 1931 (السياسي البارز والزعيم الروحي للهند خلال [حركة استقلال الهند](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF)(.  والذي اشار فيه إلى أنه يجب القضاء على استغلال الجماهير كما يجب أن يكون التحرر السياسي قائماً على أساس التحرر الاقتصادي للملايين الذين يتضورون جوعاً. ثم قامت لجنة التخطيط القومية في عام 1938 برئاسة جواهر لال نهر (ولد في  [1889](https://ar.wikipedia.org/wiki/1889) وتوفي في [1964](https://ar.wikipedia.org/wiki/1964).[ يعد نهرو أحد زعماء حركة الاستقلال في [الهند](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF)، وأول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال، وشغل المنصب منذ [1947](https://ar.wikipedia.org/wiki/1947) حتى وفاته ) بأعمال جليلة عندما وضعت خطة لتوجيه الاقتصاد الهندي نحو الاشتراكية. وفي عام 1955 اتخذ المؤتمر الوطني الهندي قراره باتحاد المنهج الاشتراكي في تخطيط الهند. حيث بدأت الدولة بالعمل على بذل الجهود للنهوض بالتنمية والشعب الهندي وضمان حصول جميع المواطنين على وسيلة كافية للعيش كذلك السيطرة على الموارد المالية وعدم تركز الثروة ووسائل الانتاج بيد قلة من الناس أو بما يضر بمصالح الشعب العامة. كل ذلك تضمنته **الخطة الخمسية الأولى عام 1951 والتي ركزت على:**

- الاهتمام بالزراعة من قبل الدولة ذلك لاعتقاد زعماء الهند أنّ أبرز المشكلات التي تواجه الهند هو تزايد السكان الذي يتطلب توفير الغذاء والطعام الذي يستطيع أن يواجه هذه الأعداد المتزايدة من السكان. بذلك قامت الحكومة باستصلاح مساحات كبيرة من الأرض وأنشأت مشاريع ضخمة للري ومن ثم حققت زيادة في الانتاج الزراعي.

- الاهتمام بوسائل النقل وتنمية الصناعات التحويلية (عبارة عن **صناعات** ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة. كما يمكن تعريفها بأنها: الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه( واستطاعت عن طريق القروض التي حصلت عليها من البنك الدولي للأنشاء والتعمير أن تحسن خطوط سككها الحديدية.

- العناية بتنمية الريف والمجتمعات المحلية من خلال تشجيع القرويين على مساعدة أنفسهم عن طريق ارسال المتخصصين لكل قرية ويقوم هؤلاء المتخصصين بمسح القرية ويسألون أهالي القرية عن حاجاتهم ويهيئون لهم جميع ما يطلبون لتنمية وتطوير مجتمعهم المحلي. ولكن هذا الإجراء واجه كثير من المشكلات تتعلق بعدم وجود المتخصصين الأكفاء وتضارب المصالح في القرى وصعوبة اندفاع الأهالي بصورة طوعية لمساعدة أنفسهم وعدم إدراكهم لمثل هذه الإجراءات. ومع ذلك فإنّ هذا الإجراء نفذ في آلاف القرى الهندية.

 **أمّا الخطة الخمسية الثانية** فقد قامت على أساس مختلف عن الخطة الخمسية الأولى حيث ركزت على:

-الاهتمام بالصناعات الثقيلة فقد وجد الزعماء الهنود أنّ مستقبل التصنيع في الهند لابد وأن يعتمد على حاجاتها من الصناعات الثقيلة وبسبب مصادر دخلها المحدودة فإن الهند يجب أن تعتمد على نفسها في ذلك دون الاستيراد من الخارج.

- التوجه للاهتمام بما يسمى بصناعات الكوخ أي الصناعات اليدوية من منسوجات وسلع بسيطة لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها ومن ثم تحسين دوخل الأفراد ولاسيما في القرى. ولكن ظهرت وجهتي نظر حول هذا الموضوع الأولى تبناها كثير من الهنود وهي ضرورة الاهتمام بهذه المنتوجات أما وجهة النظر الثانية فقد عارضتها بسبب كونها تستنزف جزء من الأموال المعدة للصناعات الثقيلة التي تحتاجها الهند بالإضافة إلى أن منتوجات الكوخ تعني منافستها لأصحاب المعامل التي تنتج سلعاً استهلاكية ومن ثم سيقلل من تطوير صناعات هذه المعامل.

**الخطة الخمسية الثالثة عام 1961 وأبرز اهتماماتها:**

* استمرار الاهتمام بالتصنيع.
* تقوية دور الدولة والحيلولة دون تركز الصناعات في أي عدد محدود من رجال الصناعة.
* تنمية الصناعات الصغيرة بتقديم المساعدات والاجراءات التي تمكنها من الحصول على ما يلزمها من مواد خام وخدمات وقروض وغيرها.
* الارتفاع بمستوى وسائل النقل والمواصلات والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية في جميع أجزاء البلاد.
* تثبيت الأسعار للسلع الاستهلاكية بما في ذلك الأطعمة والملابس عند مستويات معينة حيت قامت الحكومة بخزن كميات كافية منها لكي يكون هذا الإجراء حاجز يمنع انخفاض الأسعار وارتفاعها عن المستوى المحدد لحماية مصالح الفلاحين والمستهلكين في المدن.
* ويبقى أهم أهداف التنمية في الهند ضمن هذه الخطة كما في الخطة السابقة

رفع مستوى الانتاجية في الزراعة والصناعة وضمان الاستفادة من التسهيلات الخاصة بالري واستخدام المخصبات العضوية والكيمياوية والآلات الزراعية. على الرغم من وجود أهداف أساسية أخرى كتقليل التفاوت في الدخول والثروات ومنع تركز القوة الاقتصادية بيد قلة من الناس كما ذكرنا ذلك سابقاً.

**أما أهم الصعوبات التي واجهها النموذج الهندي فيمكن أيجازها على النحو الآتي:**

1. السيطرة الاستعمارية التي استمرت إلى فترة طويلة والتي أدت إلى تشجيع بعض المنتوجات الزراعية التي تستخدم كمواد أولية للمصنع البريطانية وتصدير المنتوجات الصناعية إلى الهند وبيعها بأسعار باهظة. إنّ هذا الأمر يعني ترك معظم القطاع الزراعي في ركود تام.
2. ايجاد طبقة برجوازية تدعم النظام الاستعماري والسيطرة الأجنبية لالتقاء المصالح ومحاولة الإدارة البريطانية في بداية الأمر إقامة النموذج الهندي للتنمية على نمط النموذج الياباني، أي محاولة الاعتماد على القطاع الخاص في التنمية لأنّ النظام الاقتصادي الغربي يقوم بصورة أساسية على حرية راس المال في الاستثمار في القطاع الذي يرغب فيه أو يراه مناسباً.
3. عدم وجود فائض في الزراعة يتم بواسطة تحقيق تراكم في رأس المال كما حدث في اليابان يمكن استغلاله في الصناعة وهذا الأمر يرجع ليس فقط لعدم تطوير الزراعة بصورة كافية وإنما أيضاً إلى العدد الكبير من السكان والزيادة المستمرة فيه بنسبة أكبر بكثير من زيادة المواد الغذائية.
4. إنّ الاشتراكية تتطلب وجود نوع من التماسك القومي والاجتماعي والشعور بالصالح العام ومشاركة أغلب أو جميع قطاعات المجتمع في سبيل تحقيق أهم المبادئ التي تقوم عليها. وفي مجتمع كالهند توجد عوامل عديدة وظروف كثيرة عرقلت وربما لا زالت تعرقل قيام الاشتراكية وتؤدي إلى الانشقاق وعدم العمل في سبيل المصلحة العامة أبرزها قيام النظام الطائفي والاقليمية والاختلافات اللغوية، وعلى الرغم من أن التحضر والتصنيع يمكن أن يلعبا دوراً كبيراً في القضاء على كثير من هذه الظواهر لازالت قوية وتلعب دوراً كبيراً في عرقلة الوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
5. إنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي سعت الهند لتحقيقها للقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتم في ظل جهاز إداري تقليدي متباطئ ومتراخي في التنفيذ، بل يحتاج إلى جهاز إداري فعال مستعداً لأداء المهام التي تلقى على عاتقه فيما يحص تنفيذ البرامج والسياسات الموضوعة في خطط التنمية الخمسية.

فائدة التجربة الهندية للدول النامية

**يمكن إيجاز مدى فائدة التجربة الهندية للأقطار النامية بما يلي:**

1. أهمية الاستقلال السياسي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية.
2. أهمية الكيان الاجتماعي وطبيعة الحضارة في مدى نجاح سياسات التنمية.
3. الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الفائض في الزراعة الذي لم تحققه الهند في إنشاء وتطوير الصناعات من ناحية تزويدها بالمواد الخام والحصول على تراكم رأس المال.
4. ضرروه التخطيط الشامل في البلدان النامية ولاسيما تلك التي تمتاز بازدحام السكان وقلة الموارد الطبيعية.

**التجربة الصينية:**

 تمثل التجربة الصينية تجربة فريدة أخرى لا بدّ من النظر إليها لمعرفة ابعادها وإمكانية الاستفادة منها في التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

 عندما استلم الشيوعيون الصينيون مقاليد البلاد عام 1949 كانت أمامهم خبرة سنوات عديدة في التنظيم الريفي والإصلاح الزراعي في شمال غرب الصين لكن مع ذلك لم تكن لديهم إلاّ قليل من المعرفة في الصناعة وإلى إدارة شؤون المدن. وفوق هذا ذاك لم يكن لديهم إلاّ القليل من المعرفة عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

 وبعد وقت قصير من الحكم حول القادة الصينيون انتباههم نحو تخطيط الاقتصاد مركزين في بدابة الأمر على نموذج الاتحاد السوفيتي السابق وتأكيده على الصناعة الثقيلة. مع الأخذ بنظر الاعتبار تجنب أكثر المعيقات والعثرات التي يتميز بها نموذج الاتحاد السوفيتي السابق.

 ومع ذلك استمروا في اتخاذ السياسة الخاصة بهم في الحقول التي لديهم فيها خبرة خاصة في الاصلاح الزراعي وفي المزارع الجماعية التي كانت تحظى بتأييد الفلاحين الفقراء والأغلبية الساحقة من الفلاحين بصورة عامة.

**تطبيق الاشتراكية:**

 إن تطبيق الاشتراكية في الصين والذي يركز على دعم القطاع العام والتقليل من أهمية القطاع الخاص ومن ثم القضاء عليه كلياً جاء بصورة تدريجية وبحسب متطلبات الظروف. فمثلاً.. قبل ثورة 1949 كتب (ماو تسي تونغ- 1893- 1976 Zh-Mao Zedong.ogg. هو ثوري شيوعي صيني ومؤسس جمهورية الصين الشعبية، والتي حكمها من خلال قيادته للحزب الشيوعي منذ تأسيسه عام 1949 وحتى وفاته عام 1976. يُعرف أيضاً باسم الرئيس ماو. ) ليؤكد على أهمية الاقتصاد الرأسمالي الحر وحماية الملكية الخاصة، ولكن بعد استقرار الأمور للنظام بدأ التضييق على النشاط الخاص وتم صدور قوانين في هذا الاتجاه. ففي سنة 1950 صدر قانون يلزم المنشآت الصناعية الخاصة بتقديم تقارير عن وضعها المالي وكل ما يتعلق بنشاطها. ثم صدر قانون آخر في السنة نفسها يلزمها بتقديم تقارير متعلقة بخطط انتاجها كما ألزمها بتوزيع أرباحها بين المساهمين والعمال وكانت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لمعرفة إمكاناتها وحجم نشاطها. وازدادت هذه الإجراءات حدة في عام 1951 حيث تم مصادرة ملكيات كثيرة وحكم على كثير من أفراد الطبقة الرأسمالية بدفع غرامات باهظة. وفي عام 1953 دعي أصحاب العمل وأعلنت السلطات بصورة صريحة الاتجاه نحو الاشتراكية وحثت القطاع الخاص للاندماج مع القطاع العام وحددت الوصول إلى الاشتراكية خلال 15 سنة.

وبدأت المحاولات لإدماج القطاع الخاص بالقطاع العام وسمح لهؤلاء أصحاب رؤوس الأموال أو المشاريع الخاصة بالحصول على جزء من الأرباح، ولكن لم يكد ينتهي عام 1956 حت تم الإعلان بأن الفائدة التي يستحقها ملاك المشاريع لن تستمر إلاّ لمدة 7 سنوات أخرى تنتهي في عام 1962 لكي يتم التحول نحو الاشتراكية، وبعد هذا الإعلان تنازل اصحاب رؤوس الأموال عن حصتهم في الأرباح وقبلوا بالعمل كمدراء بمرتبات ثابتة ووضعوا خبرتهم تحت تصرف الدولة لكي يظهروا ولائهم للنظام القائم.

**أولويات خطط التنمية:**

 **الخطة الخمسية الأولى 1953:**

 ركزت هذه الخطة على الصناعات الثقيلة وتوفير السلع الانتاجية وتنمية الزراعة لتوفير المواد الغذائية الأساسية والمواد الخام للصناعة ومحاولة زيادة انتاجية العمال بصورة أكبر من زيادة الأجور النقدية لتجنب حدوث تضخم وتحقيق رأس المال. وفعلاً نجحت الصين في هذه الخطة من زيادة انتاجها من الحديد والفولاذ إلى أربعة أضعاف كذلك كان انتاج الفحم والاسمنت مضاعفاً.. وهذا يعني كان التوجه نحو الصناعات الثقيلة هو الأرجح ولم يكون هناك اهتمام مماثل للسبع الاستهلاكية.

وقبل أن تنفذ هذه الخطة ظهر اتجاهين متناقضين الأول كان يدعو للتأكيد على الصناعة الخفيفة والاصلاح الزراعي والثاني كان يؤكد على الصناعات الثقيلة، وهنا كتب (ماو تسي تونغ) منتقدا ذلك فيقول أنّ التحول نحو الاشتراكية لا يمكن أن يتم في التوجه نحو الزراعة فقط أو الصناعة فقط فلا بدّ إن نطور المجالين وكذلك يقول أن الصين يجب أن تضع أهمية أكبر على الصناعة الخفيفة والزراعة دون أن يختل التوازن بين هذه الأهمية وبين التأكيد على الصناعة الثقيلة لكي لا يتم الوقوع في الأخطاء التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وفي بعض أقطار أوربا الشرقية حيث المبالغة في التركيز على الصناعة الثقيلة التي أدت إلى حصول نقص في المنتجات الزراعية وعدم استقرارا العملة.

**الخطة الخمسية الثانية 1957:**

حاولت هذه الخطة أن تتلافي ما وقعت في الخطة الأولى إلاّ أنها مع ذلك ركزت على مرة أخرى على الصناعة الثقيلة ولم تهتم بالسلع الاستهلاكية..

 وعلى الرغم من ذلك لابد من القول إن هذه الخطة كانت أكثر دقة وفعالية نتيجة للخبرة التي تم اكتسابها من الخطة الأولى، نفذت هذه الخطة في إطار أكثر وضوحا لمفهوم الاشتراكية الذي لم يتضح تماماً ضمن الخطة الأولى كذلك في هذا الوقت أو خلال هذه الخطة الثانية كانت الدولة تسيطر على مجمل النشاط الاقتصادي. ثم جاءت الخط الخمسية الثالثة علم 1960 أي بعد مرور 3 سنوات من تنفيذ الخطة الخمسية الثانية للتجنب كل ما وقعت في الخطتين السابقتين من أخطاء وصعوبات خصوصاً فيم يتعلق بالزراعة.. نكتفي بهذا القدر في عرض الخطط لأننا غير معنيين بتوضيح جميع خطط التنمية الصينية لكن هذه فترة الانطلاق للصين نحو التنمية وقد تم إيضاحها.

**العلاقات العشر الكبرى في التنمية:**

 القى (ماو تسي تونغ) خطاباً عام 1956 عرف باسم العلاقات العشر الكبرى والتي تعد برنامج عمل تهتدي فيه السياسات التخطيطية من أجل التحول نحو الاشتراكية وتمثل برنامج عمل للاعتماد على النفس والاستقلال الاقتصادي الذي يعد العلامة المميزة للاقتصاد الصيني آنذاك وسنتعرض إلى بعض هذه العلاقات على النحو الآتي:

1. **العلاقة بين الزراعة والصناعة وبين الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة.**

 يرى ماو تسي تونغ عدم إمكانية التضحية بأحدهما في سبيل الأخرى وعدم إعطاء أهمية مبالغ فيها لأي منهما على حساب الأخرى أي لا بدّ من الموازنة بين هذه القطاعات والاهتمام المتساوي بها.

1. **العلاقة بين الصناعة الساحلية والصناعة بالداخل:**

 تؤكد مرة أخرى على التوازن في تطوير الصناعة الساحلية من ناحية والصناعة في الداخل من ناحية أخرى وعدم تشجيع أحداهما على الأخرى.

1. **العلاقة بين البناء الاقتصادي والدفاع العسكري:**

 شكلت المصروفات العسكرية والإدارية 30% من مجمل مصروفات ميزانية الدولة في فترة الخطة الخمسية الأولى، وهذه النسبة تعد مرتفعة جداً ويجب أن تقلل في فترة الخطة الخمسية الثانية إلى 20% لكي تتوفر رؤوس الأموال اللازمة لزياد انتاج المصانع، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تطوير القدرات العسكرية وعلية يجب التقليل من النفقات العسكرية.

1. **العلاقة بين الدولة ووحدات الانتاج والمنتجين الفرديين:**

بقدر تعلق الأمر بظروف العمال الصناعيين يؤكد ماو بأن زيادة الانتاج لابد أن تقود إلى التحسن التدريجي في ظروف عملهم ورفاههم الاجتماعي. كما هناك ضرورة في زيادة أجور العمال لاسيما أولئك العمال الذين يقع سلم أجورهم في المستويات الدنيا للتقليل من الفجوة بينهم وبين العمال الذين يقع سلم أجورهم في المستويات العليا.

1. **العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية:**

في هذا المجال ينتقد ماو تجربة الاتحاد السوفيتي السابق في محاولة حصر كل شيء في أيدي السلطة المركزية عند توجهها نحو الصناعات الثقيلة، وهذا يعني خنق روح المبادرة والعمل المستقل للسلطات المحلية، وطبعاً هذا لا يعني عدم أهمية القيادة المركزية والخطة الشاملة في بناء مجتمع اشتراكي قوي ولكنه يعني أن أهمية هذه الجوانب لا تعني عدم أهمية تطبيقه نوع من اللامركزية وجعل كل منطقة أو مجتمع محلي يقرر الخصوصية التي تحددها الظروف التي يعيش فيها، خصوصاً فيما يتعلق باستثمارات في المشروعات المتوسطة والصغيرة في المناطق والأقاليم ولاسيما الريفية لتوفير الحاجات محلياً والتخفيف من مصاعب النقل والسماح لكلثرية باكتساب العلم والتكنولوجيا ومحاولة رفع مستوى المعيشة فيها. هذه بعض من العلاقات العشر**.**

**الاستراتيجية العامة للتنمية في الصين ومدى فائدتها للدول النامية.**

 على الرغم من عدم ثبوت استراتيجية التنمية في الصين وخضوعها إلى عدة تغيرات أو تعديلات ولاسيما بعد وفاة ماو تسي تونغ، إلاّ أنّ الاستراتيجية العامة للتنمية تتكون من الخطوات المهمة الآتية:

1. تحطيم البناء الطبقي للإقطاعيين وفئة ملاك الأراضي وإعادة توزيع الأرض والدخل والقوة على الفلاحين والعمال.
2. تكوين علاقات اشتراكية للإنتاج بأسرع ما يمكن واستخدام الحزب لتثقيف الفلاحين والعمال وتوجيههم نحو القيم والمثل الاشتراكية.
3. تكوين جهاز تخطيطي يقوم على تعبئة جميع المصادر والبدء بالتصنيع على أن يتم التأكيد على الصناعات التي لها علاقة مباشرة بالزراعة.
4. تشجيع الادخارات لتحقيق تراكم رأس المال والعمل على تشجيع المناطق الريفية لإنتاج ما تراه مناسباً عن طريق استثمار ما تم إذخاره في تلك المناطق وإتاحة الفرصة لها لإدارة الصناعات الصغيرة الخاصة بها.
5. تطوير الطاقة البشرية وتشجيع الابداع ونشر القيم الاشتراكية التي تؤكد على خدمة الشعب وتبتعد عن الأنانية وتدعو إلى الالتزام وتركز على الحوافز المادية. وعلاوة على ذلك فإنّ تنمية الطاقات البشرية لا يمكن أن تتم بدون توفر الخدمات الصحية في كل مكان وتعليم أكبر عدد من الناس.

 هذه مجمل مؤشرات الاستراتيجية العامة والتي وضعها ماو، ولكن هل تصلح مثل هذه الاستراتيجية للتطبيق في الدول النامية؟

 الإجابة على هذا السؤال تعتمد على النظام الاقتصادي السياسي القائم في البلدان النامية وطبيعة الإطار الحضاري والتركيب الطبقي الموجود فيها، فعلى الرغم من تحرر أغلب الدول النامية من السيطرة الخارجية وقيام حكومات مستقلة سياسياً إلاّ أنّ الاستراتيجية الصينية بوجه عام يمكن أن تكون لها أهمية قليلة لكثير من حكومات هذه الدول لأنّ هذه الاستراتيجية تتضمن أخذ السلطة من أيدي الطبقات الحاكمة ومؤيديها من السلطات الاجنبية وتطبيق الاشتراكية بدلا من الرأسمالية كما إنها تدعو إلى التصنيع والنشاط الثوري المستمر. ولما كانت كثير من أقطار العالم النامي في الوقت الحاضر إلى حد كبير دوراً خاضعاً وغير مستقل في النظام الرأسمالي العالمي وتخدم الدول الصناعية في هذا النظام عن طريق تزويدها بالمواد الخام، النفط، العمل الرخيص والأسواق، فإنّ اتباعها لخطوات الصين في التنمية تعني أولاً وقبل كل شيء أن تخرج من هذا النظام العالمي المقيد لها ثم بعد ذلك تبذل جهودها للأخذ بسياسة التنمية الشاملة بالاعتماد على مصادرها بالإضافة إلى المعونات التي يمكن أن تحصل عليها من الأقطار الاشتراكية.

 فبرامج الصين في التنمية ككل يمكن أن تحظى بموافقة بعض الطبقات ولاسيما الفقيرة والمعدمة في الاقطار النامية ولكن من الصعوبة أن تحظى بتأييد حكومات تلك الاقطار.

 وعلى العموم فإنّ ابرز النواحي التي يمكن لدول النامية أن تستفيد منها من النموذج الصيني (دروس) يمكن إبرازها بما يلي:

1. الدرس الأول.. لقد بينت الصين أهمية التصنيع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمصادر الكبيرة المكرسة في البداية لإنتاج الحديد والفولاذ وإيجاد الطاقة الكهربائية والصناعات الكيماوية كانت من الأمور التي لابد منها في إيجاد القاعدة التي تقام على أساسها التطورات المتأخرة الخاصة بالزراعة والنقل والبضائع الاستهلاكية وانتاج الأسلحة الحربية وتحرير الاقتصاد من تبعية النفوذ الأجنبي.
2. الدرس الثاني.. بينت التجربة الصينية ولاسيما في الستينات كيف يتم التصنيع وفي نفس الوقت يتم تجنب بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تهدد كيان المجتمع. فقد أتاحت الصين الفرصة لعدد متزايد من السكان ولاسيما المناطق الريفية للمشاركة في الفعاليات الصناعية للتقليل من احتمال قيام العلاقات العدائية بين المدينة والريف وبين العمال والفلاحين عن طريق ادخال الصناعة إلى المناطق الريفية بدلا من جلب القوى العاملة من الريف إلى المدينة وتحويل المناطق الريفية إلى تجمعات محلية حضارية صناعية وزراعية معتمدة على نفسها وتجذب الناس للعيش معاً بعد أن يتم توفير كثير من الخدمات الأساسية محلياً.

 فالتجربة الصينية مفيدة للدول النامية لأنها تبين نمط التصنيع لا يؤدي إلى إيجاد الفوارق الكبيرة والحادة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وبين الفقير والغني وبين المستخدمين والعاطلين أو بين منطقة وأخرى لذلك نجد أن كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في كثير من الدول النامية كالبطالة وارتفاع نسبة وفيات الأطفال وانخفاض التعليم وسوء التغذية وسوء الحالة الصحية وغيرها من المشكلات غير موجودة في الصين إلى حد كبير.

1. الدرس الثالث الذي يمكن أن تقدمه الصين إلى أقطار العالم الثالث هو التأكيد على أهمية زيادة الحافز على العمل والطريقة التي يمكن أن تؤدي إلى ذلك. فالاقتصاديون الرأسماليون يؤكدون وبقوة على كيفية إعادة تعبئة المصادر المادية ولاقتصادية للحصول على نسب عالية من الانتاج القومي بينما يعطون أهمية قليلة في كيفية جعل الناس مولعين في عملهم وراغبين في بذل جهود كبيرة لإنجاز الأهداف التي يسعون إليها.

 أما الصينيون فقد اثبتوا إلى حد كبير عكس ما أكد عليه الاقتصاديون الغربيون بجعلهم الناس يعملون بصورة جدية عن طريق تتغير بيئات عملهم وتحويل دوافعهم وتعليمهم وتوفير التسهيلات الصحية لهم وتزودهم بالتدريب الفني. ففائدة التجربة الصينية في هذا المجال هو أنها أكدت أن بالإمكان زيادة انتاجية العمال والفلاحين إلى درجة كبيرة عن طريق خلق جو من العمل خال من الاغتراب أو على الأقل يقل فيه الشعور بالاغتراب إلى درجة كبيرة.

1. الدرس الرابع الذي يمكن أن تتعلمه الدول النامية من التجربة الصينية هو أن رأس المال الأجنبي لا يحقق التنمية الاقتصادية ثم أن علاقات التبعية للأقطار الصناعية لن تحقق لها التنمية المنشودة لذاك لابد من ضرورة تحطيم مثل هذه العلاقات ومن ثم اتباع طريق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاعتماد على النفس جهد الإمكان.
2. الدرس الخامس هو استخدام جيش التحرير الشعبي في الصين كمؤسسة عسكرية لها دور كبير في التنمية بدلاً من يكون معوقاً لها كما هو الحال في كثير من مجتمعات العالم الثالث التي تستخدم جيوشها لقمع شعوبها دون أدنى قدر من الاسهام في تنمية المجتمع وتطويره.